

المجلد: (الثاني)

العدد: (الرابع) يوليو (2021)



International Journal of Humanities and Social Sciences Research and Studies

برعاية أكاديمية رواد التميز للتعليم والتدريب

المجلة الدولية لبحوث ودراسات العلوم
الإنسانية والاجتماعية (IJHS)

مجلة علمية دورية محكمة

تصدرها الجمعية العربية لأصول التربية
والتعليم المستمر

The online ISSN is :2735-5136

The print ISSN is :2735-5128

رقم الإيداع في الدار الوطنية العراقية
2449 لسنة 2020

ورقة عمل بعنوان:

مقرر إلكتروني مقترح في اقتصاد المعرفة لطلاب المرحلة الجامعية

في ضوء متطلبات عصر التحول الرقمي.

أ.د. منال محمود خيرى.

أستاذ مناهج وإستراتيجيات تدريس العلوم الاقتصادية.

كلية التربية، جامعة حلوان.

مقدم للمؤتمر الدولي السادس لتطوير التعليم العربي، تحت رعاية أكاديمية رواد التميز للتعليم والتدريب والاستشارات، والمجلة الدولية للبحوث والدراسات التربوية والنفسية (IJRS) والمجلة الدولية لبحوث ودراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية (IJHS) والجمعية العربية لأصول التربية والتعليم المستم (ASFC) وجمعية رواد التميز للتنمية المستدامة (عطاء ومشاركة) (PEGS)

تحت شعار: (نحو رؤية علمية ناجحة لبناء منظومة التعليم الرقمي).

بعنوان: مقومات تطبيق منظومة التعليم الرقمي، وآليات تنفيذه (تحديات الحاضر، واستشراف المستقبل).

المنعقد بالقاعة الرئيسية بأكاديمية رواد التميز للتعليم والتدريب والاستشارات، وعبر برنامج الزووم أيام (السبت-الأثنين) 24-26 جماد الآخر 1442هـ، الموافق 6-8 فبراير 2021 م.

مستخلص البحث:

هدف البحث الحالي إلى بناء مقرر إلكتروني مقترح في اقتصاد المعرفة لطلاب المرحلة الجامعية في ضوء متطلبات عصر التحول الرقمي، ولذلك تم التوصل إلى قائمة بمفاهيم اقتصاد المعرفة، ومتطلبات عصر التحول الرقمي، كذلك تم حساب الأهمية النسبية لتلك المفاهيم، تم وضع التصور المقترح للمقرر، كذلك وضع وحدات التصور المقترح الذي اشتمل على ستة وحدات وهي مدخل الى المعرفة، اقتصاد المعرفة، مؤشرات اقتصاد المعرفة (2،1) العولمة واقتصاد المعرفة، النقود والبنوك واقتصاد المعرفة. الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، عصر التحول الرقمي، المقررات الإلكترونية.

A Proposed E- Course in Knowledge Economy for Universities Students considering The Requirements of The Era of Digital Transformation.

Prof / Manal Mahmoud Khairy.

Professor of Curricula & Teaching Strategies of Economics.

Abstract:

The research aimed at constructing an E-course in knowledge Economy for universities students in light of the requirements of the era of digital transformation ,so the list of knowledge Economy & the requirements of the era of digital transformation concepts was prepared , the relative importance of concepts was calculated ,then the suggested framework for the proposed course was designed , the units of the proposed course which included six units were designed (introduction to knowledge , knowledge Economy , knowledge Economy indicators 1,2 , globalization & knowledge Economy , money and banking & knowledge economy) .

Key Words : Knowledge Economy – Era of Digital Transformation – Digital Courses.

مقرر إلكتروني مقترح في اقتصاد المعرفة لطلاب المرحلة الجامعية

في ضوء متطلبات عصر التحول الرقمي.

مقدمة.

يموج عالم اليوم بالعديد من التطورات والمستجدات المتسارعة في كافة الشئون العالمية ولاسيما الشئون الاقتصادية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولعل أبرز التطورات المعاصرة التي فرضت، ومازالت تلقي بظلالها بشدة على كافة الاقتصاديات الدولية وخصوصًا اقتصاديات الدول النامية؛ تحديات المعرفة، وظهور اقتصاد المعرفة.

لقد تسببت ثورة المعلومات في تضاعف المعرفة الإنسانية وفي مقدمتها المعرفة العلمية والتقنية، وكان من نتيجة ذلك تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة العلمية، وأصبحت قدرة أي دولة تتمثل في رصيدها المعرفي (خورشيد، 2011).

لقد أضحت اقتصاد المعرفة يمثل رافدًا معرفيًا جديدًا، سواء على صعيد التنظير الاقتصادي والأطر الفكرية والمنهجية، أو على مستوى التطبيقات العملية، كما أنه يعد أداة رئيسة لقياس مدى قدرة الدول على حيازة مقومات التقدم والنجاح وامتلاك وإنتاج المعرفة وتسويقها.

وحيث إن اقتصاد المعرفة يرتكز على المعرفة، والمعرفة تتركز في اكتسابها على التربية؛ فإن نقل أي اقتصاد من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد قائم على المعرفة يتطلب إحداث نقلة وتحول تربوي نوعي بدءاً من

الحصول على المعرفة ونشرها ومروراً بإنتاج المعرفة وتوظيفها ونقلها وتسويقها عبر الإنترنت، ومن هنا يتكون اقتصاد المعرفة، ويصبح منطلقاً للتنمية المستدامة (حبيب محمود، 2008، ص54).

ويتضح مما سبق ضرورة التطوير الجذري للأنظمة التعليمية لمواكبة التحديات العالمية المعرفية، وبما يساهم في تحقيق أعلى معدلات الجودة في التنمية المستدامة، وذلك لكونها العامل الحاسم في تقاسم المعرفة وفي تحديد خصائص العمالة وانتقالها بين القطاعات الاقتصادية والدول (مكتب التربية العربي، 2004)، (نجم عبود، 2008، ص50).

ويهدف التعليم الجامعي إلى إعداد طلابه للالتحاق بسوق العمل، وتمكينهم من المهارات العملية والتكنولوجية وكافة مستجدات العصر التي يحتاجها سوق العمل، وقد استشعرت الباحثة أن طلاب الجامعة، جامعة حلوان، يعانون قصوراً في المفاهيم الخاصة باقتصاد المعرفة على الرغم من أهمية إلمام الطلاب بها من أجل الدخول لمجتمعات المعرفة، وذلك من خلال المحاور التالية:-

أولاً: الدراسة الاستطلاعية من خلال: تحليل برامج المرحلة الجامعية لبعض كليات جامعة حلوان (كلية التربية، كلية التجارة، كلية العلوم) وقد تبين خلو تلك البرامج من أي مقرر خاص باقتصاد المعرفة ومؤشراته، على الرغم من أهمية إلمام الطلاب بها من أجل التعرف على ماهية اقتصاد المعرفة ومتطلباته في ضوء عصر التحول الرقمي.

إجراء مقابلات شخصية مفتوحة مع عينة من أعضاء هيئة التدريس بالكليات المشار إليها حول مدى جدوى تدريس مقرر، أو برنامج للاقتصاد المعرفي للطلاب، وقد اتفق الجميع على أهمية وجود هذا المقرر وأهمية إلمام الطلاب بالمفاهيم الخاصة باقتصاد المعرفة، المعرفة، متطلبات مجتمع المعرفة، وغيرها.

ثانياً: الدراسات السابقة: حيث أكدت العديد من الدراسات على أهمية تطوير النظم التعليمية وتدريب مفاهيم المعرفة وتنمية وعي الطلاب بطبيعة اقتصاد المعرفة، وفي هذا الصدد:-

1. تشير تقارير (جامعة الدول العربية، 2009) إلى التركيز على البعد الدولي للتعليم في عصر اقتصاد المعرفة، وضرورة البحث في اتفاقيات تجارية جديدة للخدمات التعليمية وربط التعليم بسوق العمل واستجابة التعليم لآليات السوق واقتصاد السوق.
2. ويرى (الشامسي، 2012) أن المعرفة أصبحت أهم مصدر من مصادر القوة الاقتصادية، ولذلك يجب الاهتمام بتنمية الموارد البشرية المنوط بها إنتاج المعرفة وتوظيفها من خلال الاستثمار الأمثل للموارد البشرية وصناعة رأس المال البشري من أجل الدخول لعصر الاقتصاد المعرفي.
3. وتشير دراسة (Nolwazi Mbanaga, 2007) لدور التعليم في الاقتصاد المعرفي وأهميته، وأنه ناتج امتزاج الاقتصاد التقليدي مع الاقتصاد المعرفي مؤكداً على الدور الرئيس للتكنولوجيا في الاقتصاد الجديد.
4. ويؤكد كل من (Kivinen & Nurmi, 2014, pp: 558-574) على أهمية السياسات التعليمية التي تهتم بالاستثمار في رأس المال البشري والتنمية البشرية والعمل على إعداد الأفراد وفقاً لاحتياجات اقتصاد المعرفة وتخرج الطلاب استجابة لدعم التنافسية الاقتصادية المعرفية.
5. وتؤكد (Leila , Youssef, 2014, pp: 100-115) على دور العولمة في التحول نحو اقتصاد المعرفة وتغيير طبيعة التركيبة السكانية، الأمر الذي فرض تحديات على العملية التعليمية من خلال التحول من التعلم الكمي إلى التعلم الكيفي، تدويل التعليم، عالمية التعليم الجامعي وظهور تخصصات جديدة، وضرورة العمل على إيجاد إطار نظري لتطوير التعليم ومعرفة الفرص والتحديات، والأطر الدولية المختلفة التي تحكم عملية التطوير.
6. ويرى (Show keen , Gul, 2015) أن أحد المتطلبات الأساسية للتعلم في العصر الحالي هو إعداد الأفراد للمشاركة في اقتصاد قائم على المعرفة من خلال التعلم الإلكتروني الذي يشكل حجر الزاوية لبناء مجتمع المعرفة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التعلم والوسائط الإلكترونية من أجل الوصول بالمنهج التعليمية خارج الفصول التقليدية.

7. ويشير (Obielumani, 2015, pp67-74) إلى أهمية الاستثمار في التعليم وضرورة توفير التمويل اللازم وتكنولوجيا المعلومات، كذلك دور التعليم والبحث العلمي كأسس داعمة للتحول نحو اقتصاد المعرفة.

مشكلة البحث: مما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث كما يلي: قصور البرامج بمرحلة البكالوريوس بكليات جامعة حلوان في تداول المفاهيم الخاصة باقتصاد المعرفة واللازمة لمتطلبات عصر التحول الرقمي، يحاول البحث الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: كيف يمكن إعداد مقرر إلكتروني لطلاب المرحلة الجامعية بجامعة حلوان في ضوء متطلبات عصر التحول الرقمي؟ وذلك على النحو التالي:-

1. ما مفاهيم اقتصاد المعرفة اللازمة لطلاب المرحلة الجامعية بجامعة حلوان في ضوء متطلبات عصر التحول الرقمي؟

2. ما أسس تصميم المقرر الإلكتروني المقترح؟

3. ما التصور المقترح للمقرر في ضوء متطلبات عصر التحول الرقمي؟

هدف البحث: يسعى البحث إلى وضع تصور مقترح لمقرر إلكتروني في اقتصاد المعرفة لطلاب المرحلة الجامعية بجامعة حلوان في ضوء متطلبات عصر التحول الرقمي.

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث الحالي، فيما يلي:-

1. مخططي ومسؤولي البرامج بمرحلة البكالوريوس بجامعة حلوان فيما يتعلق بتطوير البرامج الدراسية وتقديم برامج ومقررات لاقتصاد المعرفة في ضوء متطلبات عصر التحول الرقمي.
2. مخططي ومسؤولي البرامج بمرحلة البكالوريوس بالجامعات المصرية فيما يتعلق بتطوير البرامج الدراسية وتقديم مقررات في اقتصاد المعرفة.
3. إكساب الطلاب لمفاهيم اقتصاد المعرفة ومؤثراته.

4. تعريف الطلاب بمتطلبات عصر التحول الرقمي.
5. دعم جهود الدولة فيما يتعلق بتحقيق رؤية مصر (2030) في مجال التعليم والبحث العلمي وبناء مجتمعات المعرفة.
6. دعم جهود الدولة فيما يتعلق بتحقيق رؤية مصر (2030) في المجال الاقتصادي من خلال:-
 - المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
 - المساهمة في تطوير التعليم الجامعي وفقاً لمستجدات العصر.

إجراءات البحث: وهي كما يلي:

1. تحديد قائمة مفاهيم اقتصاد المعرفة ومتطلبات عصر التحول الرقمي من خلال الرجوع إلى الكتب والمراجع، الدراسات السابقة، رؤية مصر (2030) وعرضها على المحكمين لضبطها ووضعها بصورتها النهائية.
 2. وضع أسس بناء المقرر الإلكتروني المقترح في ضوء قائمة المفاهيم التي تم التوصل إليها.
 3. وضع التصور المقترح للمقرر الإلكتروني في اقتصاد المعرفة في ضوء متطلبات عصر التحول الرقمي من خلال المحاور التالية:-
 - وضع الإطار العام للمقرر الإلكتروني المقترح من خلال (تحديد الهدف العام للمقرر، تحديد محتوى المقرر وتنظيمه، تحديد طرق وإستراتيجيات التدريس، تحديد الوسائط التكنولوجية والأنشطة التعليمية، تحديد أساليب التقويم).
 - عرض المقرر على المحكمين لضبطه ووضعه بصورته النهائية
- الإطار النظري والدراسات السابقة.

أولاً: ماهية المعرفة: رغم شيوع المعرفة وانتشارها عبر الأزمنة والقرون المختلفة، وإدراك أهميتها، وتوظيفها في الحياة، إلا أننا مازلنا لا نعرف الكثير منها وعنهما، ونحاول فيما يلي إلقاء الضوء على ماهية المعرفة وخصائصها الاقتصادية وأهميتها، كذلك اقتصاد المعرفة وركائزه، العوامل والقوى الدافعة له وخصائصه، وذلك على النحو التالي:-

للمعرفة العديد من الرؤى والاتجاهات لشرحها وتفسيرها وذلك على النحو التالي: فقد عرف قاموس اكسفورد المعرفة بأنها: "دراسة مكتسبة بواسطة الخبرة، وهي ما يتاح للإنسان من معلومات، إضافة إلى الفهم النظري والتطبيقي لهذه المعلومات".

ويركز هذا التعريف على أهمية الخبرة في تشكيل المعرفة، كذلك أهمية الجانب التطبيقي لتلك الخبرة وهذه المعلومات من أجل تشكيل البنية المعرفية للفرد.

ويرى (نبيل علي، 2009) أنها: "معرفة نظرية ترتبط بمجرد الإلمام بالحقائق والمعلومات والأفكار والنظريات والمبادئ، تلك المطلوبة لذاتها، أو لمجرد الإلمام بها، ومعرفة إجرائية ترتبط بالإلمام بالمهارات، والقدرات المطلوبة للتعامل مع الجوانب الحقيقية للحياة " ويركز هذا التعريف على الجوانب النظرية والإجرائية للمعرفة.

ويعرفها (محمد هندي، 2013 ، ص4) بأنها: "أحد وأول مكونات الخبرة لدى الفرد؛ ذلك المكون الذي يضم الحقائق، والأفكار، والمبادئ، والقوانين، والنظريات العلمية" ويركز هذا التعريف على جانب الخبرة وأهميته في تكوين البنية المعرفية للفرد.

وبناء على ما سبق ومن خلال تحليل مختلف التفسيرات للمعرفة تعرفها الباحثة بأنها: " ذلك الإطار النظري والتطبيقي الذي يتشكل في البنية المعرفية للفرد ويتكون من مجموعة من الحقائق والمفاهيم والقيم والمبادئ والقوانين والرؤى والأفكار التي تشكل خبرة الفرد بموضوع أو قضية ما في فترة زمنية محددة".

ثانياً: المعرفة وخصائصها الاقتصادية: تتمتع المعرفة في حد ذاتها بالعديد من الخصائص الاقتصادية نذكر منها (الحاج، 2012، ص93):-

- قدرتها الهائلة على إعادة التشكل في صورة قوائم، رسوم، أشكال، إحصائيات، وغيرها.
- قابليتها للانتقال بعدة أساليب عبر الانتقال الموجه، وقدرة العديد من القطاعات على الاستفادة منها.
- قابليتها للمشاركة بين عدد كبير من المستخدمين والشركات ومناطق التجارة والدول؛ نتيجة لتعدد استخداماتها من جهة، وقابليتها للإضافة والتطوير من خلال عملية المشاركة.
- تمثل الأعمدة الرئيسة للتنمية الاقتصادية والصناعية والاجتماعية والتربوية والثقافية.
- تحولها إلى مورد اقتصادي وسلعة قابلة للتسويق والتوزيع بعوائد متزايدة باستمرار.
- تميزها بالوفرة على عكس الموارد الاقتصادية التقليدية مما دفع منتجها إلى وضع قيود أمام حركة انسيابها وتدفقها.
- قابليتها للزيادة والتطور والنماء مع كثرة الاستخدام على عكس الموارد التقليدية.
- تزايد قيمتها بزيادة مستوى دقتها وتكاملها مع معلومات أخرى.

ثالثاً: المعرفة وأهميتها الاقتصادية: تحتل المعرفة أهمية كبرى في اقتصاديات عالم اليوم، وذلك للعديد من الأسباب وهي (أمير عريان، حسام السيد، 2006، ص21)، (أحمد الحاج، 2014، ص100):-

- تولد أنشطة جديدة مرتكزة على تبادل المعرفة.
- تعمل على نشر تقنيات المعلومات والاتصالات حتى يمكن تأسيس قواعد اقتصاد المعرفة.
- توفر بنية تحتية متطورة للاتصالات والمعلومات، بما يسمح بتدفق المعلومات بسهولة ويسر بين كافة الوحدات الاقتصادية.

- تسرع عملية التنمية؛ نتيجة لتعدد أدوار المعرفة في عملية التنمية بتباين مجالاتها مقابل انخفاض تكاليفها وتوسيع السوق.
- تسرع من عملية التغيير الثقافي، وتؤسس قواعد التنمية البشرية.
- تنشئ المعرفة أسواقاً جديدة من خلال الإبداع والابتكار على عكس السلع المادية.
- انخفاض سعر المنتج المعرفي باستمرار مع زيادة أرباحه على عكس المنتج المادي.
- تعمل المعرفة على تحسين أساليب ووسائل العمل، ومن ثم انخفاض التكاليف عكس المنتجات المادية.
- وتتفق الإشارة إلى أهمية المعرفة مع نتائج العديد من البحوث والدراسات التي أشارت إلى أهمية المعرفة.
- فيري (خليل الزركاني، 2007، ص3) إلى أن المعرفة والثورة التقنية أدت إلى تقسيم دولي جديد للعمل فيه تتسع الفجوة بين الذين يمتلكون قدرات التعامل مع الثورة العلمية والتكنولوجية والذين لا يتمكنون من ذلك، الأمر الذي يفرض العديد من التحديات على العالم العربي.
- ويشير (مراد علة، 2010، ص31) إلى أن المعرفة أصبحت تشكل موجوداً رئيسياً ومورداً هاماً من الموارد الاقتصادية، مما يحتم ضرورة تفعيل المعارف لبناء إمكانات متجددة على الدوام، وتعميق الاستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات وصولاً إلى بناء اقتصاد معرفي يحقق التنمية الاقتصادية المنشودة بوسائل جديدة تخفض من الاعتماد على الموارد القابلة للنضوب، وتضمن مستقبلاً قابلاً للاستدامة.
- ويرى (خورشيد، 2011) أهمية المعرفة وخصوصاً المعرفة العلمية والتقنية والتي ساهمت في تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة العلمية، وأصبحت قدرة أي دولة تتمثل في رصيدها المعرفي.

▪ وتشير تقارير التنمية البشرية (Data Quality, 2012) إلى أهمية المعرفة في اقتصاديات عالم اليوم وإلى ضرورة إعداد الأفراد لعالم المعرفة من خلال التدريب على كيفية التعامل مع البيانات وتبويبها وإنتاج المعلومات والتعامل معها وصولاً إلى إنتاج المعرفة.

وقد استفادت الدراسة الحالية مما سبق في: التأكيد على أهمية المعرفة وإنتاجها في اقتصاديات عالم اليوم وفي التوصل لبعض المفاهيم بقائمة المفاهيم مثل المعرفة، أنماط المعرفة، مجتمع المعرفة، الثروة المعرفية، رأس المال المعرفي، القيمة المضافة للمعرفة، مؤشرات قياس المعرفة، كذلك أسس بناء المقرر المقترح.
رابعاً: اقتصاد المعرفة وأهميته.

شهد مفهوم اقتصاد المعرفة تطوراً كبيراً في العقود القليلة الماضية مع اتساع استخدام شبكة الإنترنت والتجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني، ويقوم هذا الاقتصاد على وجود بيانات يتم تطويرها إلى معلومات، ومن ثمة إلى معرفة وحكمة في اختيار الأنسب من بين الخيارات الواسعة التي يتيحها اقتصاد المعرفة.

وحيث تشكل المعرفة المكون الرئيس للعملية الإنتاجية، وأساس القيمة المضافة التي يتضاعف نموها باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات فإن ذلك يؤدي إلى وجود نوعين من الاقتصاد يجب التمييز بينهما وهما (أحمد الحاج، 2014، ص41).

اقتصاد المعلومات: وهو الاقتصاد المبني على المعلومات والمعرفة الممزوجة بتقنيات الاقتصاد التقليدي القائم على استهلاك المعلومات وخصوصاً في بلدان العالم الثالث.

اقتصاد المعرفة: وهو الاقتصاد القائم على المعلومات كلية، باعتبارها وسيلة لإنتاج المعرفة وتطبيقها في إنتاج سلع وخدمات جديدة على أساس أن المعلومات تعد عنصراً جوهرياً في العملية الإنتاجية، كما أنها المنتج الوحيد في اقتصاد يعتمد في أساليبه الإنتاجية وتسويقه على المعلومات وتقنياتها.

ولقد تعدد تعريفات اقتصاد المعرفة: فهو "الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، بمعنى أن المعرفة تشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية، كما في التسويق، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون القائم على تقنية المعلومات والاتصالات باعتبارها قاعدة انطلاق هذا الاقتصاد" (حسين الأسرج ، 2011، ص16).

ويشير هذا التعريف إلى: دور المعرفة في تشكيل القيمة المضافة وإن تم التركيز على دور المعرفة في القطاع الاقتصادي دون غيره من القطاعات المجتمعية، كذلك أشار إلى دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة.

وهو ذلك الفرع الجديد من فروع علم الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، والقائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها نقطة الانطلاق الرئيسة به، وأن المعرفة هي العنصر الرئيسي في العملية الإنتاجية والتسويقية (مصطفى كفاي، 2017، ص86).

ويشير هذا التعريف إلى ظهور فرع جديد من فروع علم الاقتصاد وهو اقتصاد المعرفة، كما يركز على الدور الرئيسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وأهمية المعرفة كمورد رئيسي في العملية الإنتاجية والتسويقية، ودور المعرفة في تحقيق القيمة المضافة كما في التعريف السابق.

وبناء على ما سبق من تعريفات لاقتصاد المعرفة تعرف الباحثة اقتصاد المعرفة بأنه: ذلك الاقتصاد الذي تشكل فيه عمليات إنتاج المعرفة وتوظيفها العامل الرئيسي في العملية الإنتاجية والخدمية، والمكون الأعظم للقيمة المضافة للمجتمعات الاقتصادية الدولية التي تعتمد على التوافر الموسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات الإنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

خامساً: ركائز الاقتصاد المعرفي: يستند الاقتصاد المعرفي في أساسه على أربع ركائز، وهي (مراد علة، 2010، ص8):-

الابتكار (البحث والتطوير): نظام فعّال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية، وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية، واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

التعليم: وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية، أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيا الحديثة في العمل والإنتاج.

البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.

الحوافز: والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاج والنمو، وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا المعلومات وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وتتفق تلك الركائز مع نتائج العديد من الدراسات والبحوث التي أشارت إلى أهمية ودور التعليم في بناء اقتصاد المعرفة مثل دراسة (الشامسي، 2012) (Kivinen & Nurm,2014), (Gul,2015), Show (Obielumani,2015,pp:67-74) (keen).

ويشير (Hana,2008) أن الاهتمام بتطوير التعليم والاهتمام بتكنولوجيا المعلومات وإنتاج المعرفة، هو الأساس للانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة.

وتشير دراسة (Metcalf,2010,pp:5-33) إلى طبيعة وأهمية المعرفة في اقتصاديات عالم اليوم، وأن مدى تمايز الاقتصاديات يقوم على ثلاث عناصر وهي: (مدى تنوع المعرفة، طبيعة العمليات المنتجة

للمعرفة والموارد المخصصة لها، الغرض من إنتاج وصنع المعرفة) ولذلك أوصت الدراسة بضرورة تطوير الهياكل التعليمية والاتجاه بها نحو المزيد من التكنولوجيا.

وتؤكد دراسة (Santiago & Soliz,2012) على أهمية الاستعداد لمجتمع المعرفة من خلال التوصية بتطوير التعليم واكتساب المهارات الأساسية، وقدرات التفكير الناقد اللازمين للاندماج في مجتمع المعرفة وإنتاج المعرفة.

ويرى كل من (Sam & Van Der Sijde,2014,pp:891-908) إلى ضرورة إحداث نقلة نوعية في النظام التعليمي من أجل التحول نحو اقتصاد المعرفة، من خلال التحول من التعليم والبحث العلمي النظري إلى البحث العلمي التطبيقي من أجل المساهمة في إنتاج المعرفة وتطوير وتنمية الاقتصاديات من خلال المشاريع العلمية المشتركة.

وقد استنقادت الدراسة الحالية من هذا البعد في التأكيد على أهمية ودور التعليم في التحول نحو اقتصاد المعرفة، وتطوير التعليم وإعداد القوى البشرية اللازمة للتفاعل مع معطيات عصر المعرفة من خلال تطوير البرامج والمقررات الدراسية وبناء البرامج الحديثة مثل المقرر المقترح، كذلك وضع أسس المقرر المقترح والتصور العام للمقرر الإلكتروني المقترح.

سادساً: خصائص اقتصاد المعرفة ومقوماته: يتميز الاقتصاد المعرفي بالعديد من الخصائص نذكر منها: (أشرف محمد، 2006، ص54)، (سدي على، وحسين يحيى، 2008)، (خالد قاسم، 2009)، (عبد الملك حجر، 2009)، (تقرير المعرفة العربي 2011):-

- أصبحت المعرفة العامل الرئيس في الإنتاج في الاقتصاديات الحديثة، وبذلك تحولت القدرة في الاقتصاد المعرفي من قدرة الموارد المادية إلى قدرة الفكر والقدرات البشرية المتميزة.

- تعدد وتنوع مجالات القيمة المضافة في اقتصاد المعرفة بتوليد منتجات وخدمات معرفية وغير معرفية جديدة أكثر إشباعاً للمستهلكين والموزعين، بل وإنتاج سلع وخدمات مصممة خصيصاً لإشباع رغبات المستهلكين.
- تصاعد الاستثمارات في مصادر المعرفة (الأصول البشرية) أكثر من الاستثمار في نواتج المعرفة (الأصول المادية) لتطوير رأس المال البشري.
- انخفاض أسعار الخدمات والمنتجات كثيفة المعرفة مقارنة بالمنتجات التي لا تتضمن كثافة معرفية.
- تغير مفهوم السوق بمعناه وحيزه المكاني في اقتصاد المعرفة بفضل الاعتماد على التقنية الإلكترونية والشبكات الإلكترونية.
- لم تعد الموجودات الفيزيائية للشركة تشكل عاملاً أساسياً في التقويم المالي للشركة، أو تأسيس شركات ذات وجود عالمي لفترات تأسيس كبيرة واستثمارات مالية ضخمة.
- مرونة اقتصاد المعرفة وقدرته السريعة على التكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية.
- حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الجديد وزوال أنشطة وقطاعات وظهور أنشطة وقطاعات أخرى؛ مما ترتب عليه تغير جذري في تركيبة قوى العمل وتزايد دور قطاع الخدمات.
- تصاعد الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمتخصصة في التقنيات الجديدة وعلى القدرات الفكرية المتميزة، وتزايد المشتغلين بالمعرفة والمعلومات عن غيرها من القطاعات الأخرى، بل واختفاء مهن تقليدية ونشأة مهن أخرى تحتاج إلى قدرات معرفية عالية.
- ظهور مؤشرات ومعايير جديدة للكفاية الاقتصادية تعتمد على ما تملكه الشركة من المعرفة بدلاً من الإنتاجية، وما تملكه من رأس المال الفكري القادر على الإبداع والابتكار.
- تزايد الاعتماد على عمليات البحث العلمي والتقني لإنتاج معرفة جديدة بتطبيقات عديدة في شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

- أصبح التعليم والتدريب المستمر أمراً حتمياً، كلما ارتفع دخل صناع وعمال المعرفة كلما ارتفعت خبراتهم وكفاءتهم وخبراتهم في مجال إنتاج الجديد من المعرفة.
- سمحت العولمة وسرعة انتشار المعرفة للدول الصاعدة الناشئة بتحدي الدول الصناعية الكبرى في الوصول إلى المستهلكين والحصول على حصة من السوق العالمي.
- انتهاء ظاهرة التوظيف مدى الحياة، وتغير التركيب الاجتماعي لقوى العمل ودخول المرأة بصورة أكبر لقوى العمل وتزايد الاعتماد على القوى العاملة الماهرة المدربة.
- وقد أسفر هذا البعد عن اشتقاق العديد من المفاهيم التي تمثل مفاهيم معرفية أساسية، مثل مفهوم المعرفة، أنماط المعرفة، مجتمع المعرفة، اقتصاد المعرفة، رأس المال المعرفي، فجوة المعرفة، مؤشرات فجوة المعرفة، كثافة المعرفة وغيرها.

متطلبات اقتصاد المعرفة (متطلبات عصر التحول الرقمي) يمكن الإشارة إلى متطلبات اقتصاد المعرفة، فيما يلي:-

أولاً: المتطلبات الاقتصادية والتنموية: تتلخص تلك المتطلبات، فيما يلي (حبيب محمود، 2008، ص 19-45)، (محمد أبو السعود، 2009)، (ماهر المحروقي، 2009، ص 68)، (أحمد الحاج، 2014، ص 354-364):-

توفير بيئة اقتصادية كلية مستقرة ومنافسة، إيجاد نظم تعليمية وتدريبية تيسر للمواطنين استخدام والحصول على المعرفة، إيجاد نظم إبداعية تجمع بين الباحثين ومؤسسات الأعمال من أجل خلق منتجات وخدمات تتمتع بميزة تنافسية، توفير بنية أساسية ومتقدمة ومنتشرة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

تبنى الحكومة خطاً للتنمية المستدامة، محور ارتكازها توليد المعرفة وتوظيفها في شتى النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

التأكيد على الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وضمان التوزيع العادل للموارد الاقتصادية.

إقامة الحكم الراشد على أسس اقتصاد المعرفة من خلال تحديث القوانين والتشريعات، وإتاحة تقنية المعلومات والاتصالات، وخفض التعريفات الجمركية، وخلق المزايا التنافسية.

توافر البنى التحتية المتطورة من تكنولوجيا المعلومات، وتأسيس الحكومة الإلكترونية، وتدعيم المبادلات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية.

وفي هذا الصدد تشير العديد من الدراسات إلى أهمية ودعم المبادلات الإلكترونية، نذكر منها: -

دراسة (بدوي، 2011، ص118) التي أشارت إلى دور المعرفة واقتصاد المعرفة القائم على تكنولوجيا المعلومات في تحقيق سهولة انسياب الخدمات المصرفية بكفاءة عالية، وأن تقنية المصارف الإلكترونية، هي نتاج تحديث المنظومة المعرفية، الأمر الذي يحتم ضرورة إعداد الأفراد المؤهلين للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات وإنتاج المعرفة من أجل مواجهة منافسة البنوك الأجنبية.

ويرى (السعدى، وسمير، 2013، ص75) إن النظام الاقتصادي القائم على المعرفة أدى إلى ضرورة الإبداع والتحول الحتمي والتدريجي نحو التجارة الإلكترونية وأعمال المصارف الإلكترونية لما له من مزايا تنافسية من حيث التكاليف والفعالية، وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في النظام الاقتصادي.

وقد هدفت دراسة (Arvanitis,2010,pp:70-47) الى تقديم مفاهيم جديدة عن التعليم الإلكتروني وما يقدمه من منتجات معرفية الكترونية للعملاء والمؤسسات والقطاع المالي لاستخدامها من أجل الترويج لمنتجاتها المالية، وخدماتها وجذب المزيد من العملاء، وبما يوصى بأهمية تفعيل دور التكنولوجيا في المجتمع وخلق اقتصاد المعرفة.

ويشير كل من (Gullett & Dinkins,2010,p:67) أن عالم الاقتصاد والأعمال لا بد أن يستوعب التطبيقات والعمليات الحديثة، فقد أحدثت ثورة المعلومات نقلة نوعية في مجال البنوك والتمويل الإلكتروني؛ مما يستوجب ضرورة إمداد الطلاب بالمفاهيم والمعلومات المالية اللازمة لعالم اليوم، مثل البنوك، الإدخار والقروض، معايير التمويل، أعمال البنوك الإلكترونية.

رفع المتطلبات المهنية لرأس المال البشري في ضوء الثورة التقنية ودعم نظم التدريب وتطويرها.

تنمية وتطوير رأس المال البشري والفكري من خلال التدريب والتعليم، ودعم البحث والابتكار لتوفير أصول معرفية للعملية الإنتاجية.

تطوير التعليم والتدريب ودعم الجهود لمحو الأمية التكنولوجية.

إتاحة فرص التعليم والتدريب المستمر، ودعم التدريب التحويلي في إطار التعلم مدى الحياة.

توفير الاستثمارات الضخمة في مجال التعليم والبحث العلمي لتوفير الفنيين والتكنولوجيين وصناع المعرفة.

جعل الإنسان والعنصر البشري محور ارتكاز التنمية واستدامتها، وأن تحقق برامج التنمية المستدامة تقدم متزامن في أربعة أبعاد وهي الاقتصادية، البشرية، البيئية، والتقنية.

جعل المعرفة وصناعة المعرفة عنصراً أساسياً لنجاح التنمية المستدامة، بتوظيفها لإحداث التطورات في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية.

إعادة صياغة إستراتيجيات النمو الاقتصادي لضمان نجاح التنمية البشرية المستدامة، وبما يعمل على زيادة معدلات الدخول والحد من البطالة والقضاء على الفقر، وتتفق تلك الأبعاد مع ما أشارت إليه العديد من

الدراسات؛ مثل دراسة (Obielumani, 2015, pp67-74) ، (Kivinen & Nurmi,2014,pp:558-574) ، (Sam & Van Der Sijde,2014,pp:891-908) ،

وقد استفادت الباحثة من هذا البعد في إعداد العديد من الوحدات مثل اقتصاد المعرفة ومركزاته، المعرفة. ثانياً: متطلبات التربية والبحث العلمي وإنتاج المعرفة: ويمكن إيجازها فيما يلي (الألسكو 2009)، (أحمد الحاج، عبد الجبار الطيب، 2010، ص 201)، (معتز خورشيد، 2011)، (أحمد الحاج، 2014، ص ص 365-380):-

- استجابة النظم التربوية للتحديات التي يفرضها اقتصاد المعرفة.
- التطوير الجذري للأنظمة التعليمية لمواكبة التحديات العالمية المعرفية.
- ربط التعليم باقتصاد السوق وآليات السوق، والاستفادة من الاتفاقيات التجارية لتبادل الخدمات التعليمية.
- أن تكون التربية المستدامة أداة لتوطيد العلاقة بين التنمية البشرية المستدامة والتنمية المستدامة لمحاربة الفقر والجهل وزيادة معدلات الدخول.
- إعطاء أهمية قصوى لنوعية التعليم وعدم الاعتماد على الكم- فقط- من خلال أنظمة تعليمية تهدف إلى إعداد أفراد مبدعين، مبتكرين، مفكرين، تحترم العمل وتعرف قيمة الإنتاج.
- أن تحافظ النظم التعليمية والمناهج على البعد البيئي وتجديدها وضمان استدامة الموارد.
- توظيف تقنيات التعليم والتعلم والاستخدام المكثف لنظم المعلومات وتقنية المعلومات الرقمية.
- تعزيز قيم العمل والإنتاج والجدية والمثابرة بالعمل.
- مساهمة مؤسسات التعليم العالي في بناء اقتصاد المعرفة من خلال الاعتماد الأكاديمي وفقاً للمعايير العالمية، وتشجيع الإنتاج العلمي المشترك محلياً وعالمياً، والنشر الدولي للأبحاث.
- ان تعمل نظم التعليم وخصوصاً العالي منها على توطين العلم والمعرفة بدءاً من نشر ثقافة البحث العلمي ومروراً باستخدام المنهج العلمي في اتخاذ القرار وفي التطوير، ووصولاً الى إعداد الفنين والمختصين والعلماء والمبدعين والمبتكرين صناع المعرفة.

- إتاحة فرص العمل للخريجين وضمان مستوى معيشي ملائم والقضاء على البطالة من خلال التطوير المستمر للتعليم وربط التعليم بسوق العمل.
 - إيجاد صيغ ومؤسسات تعليمية جديدة مرتبطة باقتصاد ومجتمع المعرفة، مثل الجامعة المفتوحة، الجامعة الافتراضية، التعليم عن بعد، الجامعة الإلكترونية.
 - أن تركز المؤسسات العلمية على إنتاج ونقل المعرفة، نشر المعرفة، استخدام المعرفة.
 - اعتماد التطوير المستمر للبحوث العلمية في مجال نظم المعلومات والتجارة الإلكترونية.
 - تشجيع ودعم البحوث العلمية وخاصة البحوث التطبيقية التي تخدم المجتمع وتفي بمتطلبات إنتاج المعرفة.
 - تحقيق التفاعل الإيجابي بين المجتمع والجامعة، ودعم التفاعل بين الجامعات وبعضها لخدمة قضايا ومشاكل المجتمع وإنتاج المعرفة ونشرها.
 - ضرورة إنشاء حاضنات تقنية المعلومات التي تتبنى أفكار المبدعين والمبتكرين وتحويلها إلى مشاريع على أرض الواقع ودعم الأفكار والمشروعات الريادية.
- وفى هذا الصدد تشير دراسة (Others & Jay,2011,pp:462-479) إلى إلقاء الضوء على طبيعة سوق العمل، رأس المال البشري، النمو والتنمية الاقتصادية، كمفاهيم رئيسية لريادة الأعمال في أفريقيا، وقد توصلت الدراسة إلى أن عملية خلق المعرفة تحتل قلب الصدارة في برامج التنمية بأفريقيا، وإن خلق المعرفة يعتمد على الاستثمار في رأس المال البشري، وأن هناك علاقة ثلاثية بين خلق المعرفة، رأس المال البشري، ريادة الأعمال من أجل رسم الإطار المؤسسي والقياسي لتخريج رواد الأعمال.
- وقد هدفت دراسة (Cristina & Others,2017,pp:2-15) إلى اختبار مدى تأثير المعرفة على خلق الأعمال الريادية من خلال التحليل المتكامل للبيانات في مؤسسات ريادية في الفترة ما بين 2009-2013، وقد توصلت تلك الدراسة إلى أهمية ودور المعرفة في خلق المشاريع الريادية.

ويرى (Yagoub ,2017,pp:388-375) إلى تأثير تدريس ريادة الأعمال وبرامج التدريب في بناء اقتصاد المعرفة، وتعتبر تلك الدراسة من أوائل الدراسات التي أشارت الى تأثير تدريس ريادة الأعمال في بناء اقتصاد المعرفة، وأوصت بأهمية تدريس برامج لريادة الأعمال من أجل الدخول الى مجتمعات المعرفة.

وقد استفادت الدراسة الحالية من هذا البعد في التأكيد على أهمية ودور التعليم في التحول نحو اقتصاد المعرفة وريادة الأعمال، وتطوير التعليم وإعداد القوى البشرية اللازمة للتفاعل مع معطيات عصر المعرفة من خلال تطوير البرامج والمقررات الدراسية وبناء البرامج الحديثة مثل المقرر المقترح، كذلك وضع بعض وحداته مثل وحدة اقتصاد المعرفة ومرتكزاته، مؤشرات اقتصاد المعرفة، كذلك التوصل للعديد من المفاهيم مثل أبعاد اقتصاد المعرفة، محددات اقتصاد المعرفة، مؤشرات اقتصاد المعرفة.

وتتفق تلك المتطلبات مع اشارت اليه العديد من الدراسات، مثل دراسة:-

(Show keen , Gul, 2015) (Sam & Van Der,2014) (Kivinen & Nurmi,2014)
(Yagoub,2017) (Obie Lumani,2015).

كذلك تم الاستفادة من هذا البعد في استخلاص العديد من المفاهيم، مثل المعرفة، مجتمع المعرفة، رأس المال المعرفي وغيرها، كذلك بناء العديد من الوحدات منها المعرفة، اقتصاد المعرفة، مجتمع المعرفة مؤشرات اقتصاد المعرفة.

المقررات الإلكترونية: تعريف المقررات الإلكترونية: هو المقرر القائم على التكامل بين المادة التعليمية وتكنولوجيا التعليم الإلكتروني في تصميمه، وإنشائه، وتطبيقه، وتقويمه، ويدرس الطالب محتوياته تكنولوجياً وتفاعلياً مع عضو هيئة التدريس في أي وقت وأي مكان يريد.
مميزات استخدام المقررات الإلكترونية في العملية التعليمية.

- يمكن للطلاب التعامل مع المقرر في أي وقت وأي مكان وليس بالضرورة تواجد معامل دراسية.

- إمكانية دراسة المقرر والاطلاع عليه عدة مرات (مواجهة الفروق الفردية).
- تقضي على بعض المشكلات النفسية لدى بعض الطلاب، مثل الخجل والانطواء وتشجعهم على محادثة معلمهم وأقرانهم بجرأة وشجاعة.
- يتم تقديم المحتوى بأشكال مختلفة مدعّمه بالوسائط المتعددة.
- إمكانية تطوير المحتوى ببسر وسهولة.
- الاستفادة من الخدمات لاستضافة أستاذ، أو عالم من أي مكان في العالم.
- عرض التجارب العملية؛ مثل العمليات الطبية والتجارب المعملية وغيرها بشكل متزامن، أو غير متزامن.
- التفاعل بين الطالب والمادة العلمية وبينه وبين المعلم وبين الطلاب أنفسهم.
- للطالب دوراً إيجابياً وفاعلاً في المقرر الإلكتروني.
- يتيح الفرصة للطلاب للاتصال بكم هائل من المعلومات.
- يتيح للطلاب الفرصة لتعلم المادة العلمية إضافة إلى تعلم مهارات الحاسب.
- يتصف بالمرونة ويقدم فرصاً للإثراء والمراجعة.
- يستطيع المعلم من خلاله استخدام طرق تدريس متعددة؛ مثل: المحاكاة، والتعلم بالاستكشاف، والتعلم المبني على الخبرة، والعلاج الفردي.
- يسهل على المعلم عملية تصحيح الاختبارات والواجبات، ويقدم له إحصائيات عن مدى تحصيل وتقديم الطلاب كأفراد وكمجموعة.
- يستطيع أولياء أمور الطلاب أن يطلعوا على المادة العلمية المقدمة في المقرر الإلكتروني وعلى نتائج أبنائهم أولاً بأول.

أنواع المقررات الإلكترونية.

أولاً: تقسيمها وفقاً لاعتمادها على الإنترنت:-

1. مقرر إلكتروني غير معتمد على شبكة الإنترنت: تقدم على أقراص مدمجة تحتوي على المحتوى التعليمي، وتقدم مباشرة إلى المتعلم.
2. مقرر إلكتروني معتمد على شبكة الإنترنت: تقدم من خلال موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت.

ثانياً: تقسيمها وفقاً لأنواع التعلم الإلكتروني:-

1. المقررات الإلكترونية المباشرة: وهي التي تحل محل الفصل التقليدي بالكامل، وتعتمد هذه المقررات على الإنترنت بشكل كامل، وعلى الوسائط المتعددة، لا يوجد فيها تواصل فيزيائي بين المعلم والطالب، بل يتلقى الطالب تعليمه بالكامل على الإنترنت، قد يتم تقديم بعض المحاضرات التقليدية مثل الاختبارات في القاعات الدراسية.
2. المقررات المساندة للفصل التقليدي: والتي تستخدم جنباً إلى جنب مع الفصل التقليدي، يحدد فيها المحاضر عمق الحاجة إلى المعايير الإلكترونية، بحيث تستخدم المقررات لمساندة ودعم عملية التعليم التقليدية (وجه لوجه) باستخدام تقنيات وأدوات الويب الإلكترونية في عملية توفير بعض المحتويات، وإمكانيات الاتصال.
3. المقررات المدمجة: تعتمد على نسبة التعليم الإلكتروني إلى التعليم وجهاً لوجه (من 25% - 75%).

مكونات المقرر الإلكتروني: يتكون المقرر الإلكتروني من:-

1. صفحة رئيسية للمقرر: شاشة البداية.
2. المقدمة: مدخل للوحدة.
3. صفحة الأهداف: يتم فيها توضيح أهداف التعلم، والبعض يجمع بينها وبين المقدمة.
4. شاشات التعليم/ التعليم: يتم فيها شرح المفاهيم وعرض المعلومات باستخدام النصوص والوسائط المتعددة.

5. تحقق المعرفة (التطبيق): شاشة تفاعلية تحتوي على مجموعة من التدريبات والتمارين.
6. صفحة الملخص: تختتم فيها الوحدة، تحتوي على نواتج التعلم، كما قد تحتوي على تعليمات الاستمرار.
7. صفحة مقدمة التقييم: تعليمات واضحة لكيفية إجراء الاختبار، عدد الأسئلة في الاختبار، النقاط (الدرجات) كما توضح مقياس الإتقان، كما تعطي تعليمات حول كيفية بدء الاختبار.
8. صفحة ملخص التقييم (بطاقة الأداء): توضح درجة الاختبار للمتعلم (كنسبة مئوية) ويتم فيها إعلام المتعلم هل اجتاز الوحدة أم لا، كما يتم تشجيعه على إعادة الدروس في حالة عدم اجتيازه للاختبار.

كما يتكون المقرر الإلكتروني المعتمد على الإنترنت (LMS) من:-

الصفحة الرئيسية للمقرر (Course homepage): غلاف الكتاب، وهي نقطة الانطلاق إلى بقية أجزاء المقرر، وبها مجموعة من الأزرار التي تشير إلى محتويات المقرر وأدواته، ويمكن الضغط عليها لتصفح المقرر وأجزائه.

أدوات المقرر (Course tools): وتستخدم للتواصل بين المعلم والطلاب كأفراد وكمجموعة، أو الطلاب مع بعضهم البعض.

التقويم الدراسي (Calendar): تقويم شهري يمكن استخدامه لتحديد مواعيد الاختبارات والتسجيل والاجتماعات ومواعيد تسليم الواجبات، وما إلى ذلك.

صفحة المعلم: الساعات المكتبية وعناوين البريد الإلكتروني ونبذه عنه.

لوحة الإعلانات (Announcements): وفيها يضع المعلم رسائل مكتوبة للطلاب تتعلق بالمقرر، مثل؛ مواعيد الاختبارات.

لوحة النقاش (Discussion board): للنقاشات بين المعلم والطلاب، أو الطلابي فيما بينهم.

غرفة الحوار (Chat room): التواصل بين المعلم والطالب، أو بين طالب وطالب.

معلومات خاصة بالمقرر: موضوعات التي سيدرسها الطلاب في المقرر، والمتطلبات السابقة، وطريقة التقويم، والمواد التعليمية الخاصة بالمقرر.

محتوى المقرر أي الوثائق الخاصة بالمقرر (Course documents): المادة العلمية (نص مكتوب يصاحبه وسائط متعددة) بما فيها من واجبات ومحاضرات وتعليمات وقائمة بالمصطلحات ومذكرات غيرها، ويرفق معها الوثائق والمذكرات والصور والوسائط.

قائمة المراجع الإلكترونية (الروابط الخارجية والموارد) (External links and resources): وتتكون من مواقع إنترنت ذات صلة بالمقرر.

صندوق الواجبات (Homework drop box): حيث يرفق الطلاب واجباتهم، أو يطلعون على الاختبارات الخاصة بالمقرر.

أداة إعداد الاختبارات: هنا يقوم المعلم بإعداد الاختبارات (إعداد الأسئلة).

أدوات التقويم: هنا يقوم المعلم بتحديث وتعديل ومعاينة الاختبارات والاستبيانات التي صممها باستخدام آلية إعداد الاختبارات.

سجل الدرجات (grade book): يطلع الطلاب على نتائجهم ودرجاتهم.

السجل الإحصائي للمقرر (Course statistics): إحصائيات عن استخدام الطلاب لمكونات المقرر. والصفحات التي زارها الطلاب بكثرة والوصلات التي يستخدمونها، وأوقات استخدام الطلاب للموقع.

مركز البريد الإلكتروني (e-mail center): الرسائل الخاصة والمرفقات إلى المعلم، أو أحد الزملاء، أو لمجموعة من الزملاء.

الملفات المشتركة: حيث يستطيع الطالب تحميل الوثائق والصور وأوراق العمل.

صفحة المذكرات: يستطيع الطالب تسجيل الملاحظات والأفكار.

الصفحات الشخصية للمعلم والطلاب (Homepages): صفحة شخصية يضع فيها صورته ومعلومات عن نفسه.

المدونات (blogs): مذكرات وآراء وتعليقات على أحداث، أو موضوعات معينة تدون على الإنترنت، ويتم تحديثها باستمرار، وتتاح الفرصة للجمهور والطلاب لقراءتها والتفاعل معها والتعليق عليها.

الاجتماعات المرئية (Videoconferencing): التواصل الحي المباشر عبر الصوت والصورة.

الدليل الإرشادي الإلكتروني (Technical Support Manual): وصف مفصل لمكونات المقرر الإلكتروني ودليل إرشادي لطريقة استخدام المقرر.

لوحة التحكم (Control Panel): وتحتوي أدوات التحكم على جميع أدوات التحرير اللازمة لتحديد التفاصيل الدقيقة التي يتكون منها المقرر.

معايير تصميم المقرر الإلكتروني: المعايير العامة: وتتلخص في:-

- إتباع التسلسل الهرمي: موضوع رئيسي، موضوعي فرعي.. إلخ.
- السماح للمتعلم من التنقل بحرية داخل المقرر.
- احتواءه على خاصية "المساعدة" حول كيفية استخدام المقرر.
- القدرة على تحديد مدى تقدم الطالب.
- أن يصمم على مقياس دقة شاشة 1024*800 بكسل.
- أن يحتوي كل مستوى على نص ترحيبي.

- أن يحتوي على أرقام الصفحات.
- أن يحتوي كل مستوى على ملخص لمحتواه.
- عدم افتراض أن المتعلم سوف يتبع ترتيب معين في التنقل بين الدروس، لذا إذا كان الدرس يتطلب معلومات سابقة يجب كتابة ملخص عنها.
- ألا يحتوي العنوان على أكثر من مفهوم.
- عند استخدام صوت، يجب توفير نص حرفي مصاحب للصوت.
- توفير المعلومات للمتعلمين في أقل عدد من الخطوات، وأقصر وقت ممكن.
- استخدام الرسوم التوضيحية بقدر الإمكان لتوضيح المفاهيم المعقدة.
- استخدام الرسوم والصور لإثارة الانتباه البصري.

معايير بناء المقرر الإلكتروني، وهي:-

- أولاً: المرجعية: ذكر المراجع والمصادر التي استخدمت في بناء محتوى المقرر، فريق العمل، المؤلفين.
- ثانياً: معلومات عامه عن المقرر: ملخص عن المقرر، أهدافه، متطلباته، احتوائه على خريطة توضح جميع أجزاء المقرر.
- ثالثاً: المحتوى: ارتباط المحتوى بالأهداف، يغطي كافة الأهداف والأفكار والمفاهيم والسلوكيات المتضمنة، الترابط والتكامل، مراعاة التنظيم والتسلسل المنطقي، سلامته من الناحية العلمية واللغوية، تجزئته إلى وحدات صغيرة، متوافق مع خصائص المتعلمين.
- رابعاً: تصميم الوسائل المتعددة.

أ- معايير النصوص: الوضوح، استخدام ثلاثة أنماط من الخطوط وثلاثة أحجام كحد أقصى، خطوط سهلة القراءة ومريحة للعين، حجم خط العناوين الرئيسية أكبر من الفرعية، تباين لون خط النصوص مع لون الخلفية، صحة علامات الترقيم، تتبع نظام واحد في الكتابة.

ب- معايير الصور والرسوم الثابتة: تعبر عن المحتوى، واضحة وبسيطة، تجنب استخدام الصور المزدحمة بالتفاصيل، تتسم بالواقعية، عدم المبالغة في استخدامها، التوازن بين الصور والنصوص، وضع الصورة داخل إطار.

ج- معايير مرتبطة بقطاعات الفيديو والرسوم المتحركة المدة قصيرة لا تزيد عن (25-30) ثانية، ذات صلة بالمحتوي، تمكن المتعلم من الإيقاف والإعادة، تجنب احتواء الشاشة على أكثر من فيديو، الإقلال منها قدر الإمكان؛ لأنها تسبب بطء تحميل المقرر، الوضوح.

د- معايير الصوت: الوضوح، التناسب، تزامن الصوت مع النصوص المكتوب، قدره المتعلم على التحكم، عدم وجود صدى، المؤثرات الصوتية طبيعية، تناسب سرعة الصوت، اختلاف صوت التعزيز السلبي عن التعزيز الإيجابي.

خامسا: تصميم أدوات التصفح في المقرر: أن تكون الأدوات بسيطة وسهلة للتنقل بين عناصر المحتوى، ثبات موضع أدوات التصفح داخل صفحات المقرر، احتواء جميع الصفحات على زر العودة إلى الصفحة الرئيسية، استخدام أسهم لليمين واليسار للتنقل بين الصفحات، استخدام أدوات رسومية مثل الأيقونات، بساطة أدوات التصفح وملاءمتها لخصائص المتعلمين، تجمع أزرار التصفح في شريط أفقي أسفل الشاشة، إمكانية استخدام فهرس المحتويات وقوائم الاختيار كارتباطات تشعبية للتنقل.

سادسا: تصميم الروابط: اشتمال المقرر على روابط لمصادر تعلم مناسبة، تميز الرابط بلون مختلف، روابط صحيحة، تغيير لون الرابط التي تم استخدامها من قبل، المعلومات في موقع الارتباط صحيحة، تقديم رابط خاص لموقع المؤسسة التعليمية التي قامت بنشر المقرر.

سابعاً: الموضوعية: خلوه من التعصب لجنس، أو ديانة، أو عرق، عدم التحيز في المصادر، خلوه من الإعلانات، احتوائه على اختبارات موضوعية ذاتية، تصحيح فوري.

ثامناً: الاتساق: استخدام نفس تصميم الصفحات للمقرر كامل، توحيد أسلوب الصياغة، توحيد أحجام وأماكن عرض العناصر.

تاسعاً: إمكانية الوصول: وضوح وظائف الأيقونات والأزرار، ربط كل صفحة بسابقتها وببداية الوحدة وبداية المقرر، وجود فهرس لعرض الكلمات الرئيسية أو الموضوعات، توفير محركات بحث داخل المقرر.

عاشراً: المساعدة والتوجيه: إرشادات وتعليمات واضحة وسهلة للتعامل مع المقرر، تقديم توجيهها، أو تلميحات نصياً عند حدوث خطأ من المتعلم.

الحادي عشر: التفاعلية والتحكم التعليمي: بداية المقرر بعبارات ترحيبية، إمكانية الاختيار بين أنماط مختلفة من التفاعل، تزويد المقرر بوسيلة تفاعل لتلقي استفسارات الطلاب وإمكانية التواصل بين المعلم وطلابه، تزويد المقرر بأزرار تحكم، توفير الوقت الكافي للمتعلم ليعطي استجابته.

الثاني عشر: الدقة: تحديد المقرر بدقة للأنشطة، خلوه من أخطاء التشغيل والاستخدام، خلوه المقرر من أخطاء التصميم والبرمجة، الدقة في اختيار الرسوم والأصوات ولقطات الفيديو، وجود مراجع ومصادر يمكن الرجوع إليها للتحقق من صحة المقرر.

الثالث عشر: الأمان: أمنه لا تسبب مشاكل لنظام التشغيل، أو المتصفح، خلوه من الفيروسات.

الرابع عشر: **الحدثة والمعاصرة:** مراعاة الحدثة وتحديد آخر تحديث للمقرر، مصادر التعلم المستخدمة من روابط وكتب ومواقع علمية حديثه ومعاصره، التحقق من صلاحية الروابط وما إن انتهت صلاحية بعضها، أو تحركت.

الخامس عشر: **التكلفة:** تتناسب تكلفة تصميم ونشر المقرر مع العائد التعليمي، عدم وجود مقابل مادي لاستخدام المقرر، الحصول على المواقع والمصادر العلمية المرتبطة بالمقرر مجاناً، إمكانية تحميل مراجع مجانية وبرامج مساعده تحتاجها ملفات المقرر للتشغيل.

برامج تصميم المقررات الإلكترونية.

تصميم المقررات الإلكترونية يحتاج إلى برامج أو أدوات تسمى أدوات التأليف (Authoring Tools) والتي تستخدم لتصميم المقررات التي يتم عرضها بواسطة أجهزة الحاسب (غير معتمدة على الإنترنت) وكذلك التي يتم عرضها من خلال مواقع الإنترنت (المعتمدة على الإنترنت)، مثل: (Adobe Captivate – Captivity – Articulate Presenter – Macromedia Author ware –

كما ظهرت منذ فترة طويلة أنظمة على الإنترنت تمكن من تصميم المقررات وتسمى أنظمة إدارة التعلم (Learning Management System LMS) والتي تتيح تصميم المقررات وعرضها وإدارتها بكل سهولة، منها المفتوح مثل: (Moodle – front – Dukes – Course Sites by Blackboard – Schoology – Edmodo) ومنها المغلق مثل: (Blackboard – Litmus – absorb elms).

كما نحتاج إلى برامج تحرير الصور مثل: فوتوشوب، تحرير الصوت؛ مثل: (Adobe Audition) تحرير الفيديو مثل: (makers video).

إجراءات البحث.

أولاً: إعداد قائمة مفاهيم الاقتصاد المعرفي في ضوء متطلبات عصر التحول الرقمي: تم التوصل للقائمة من خلال المحاور التالية:-

طبيعة اقتصاد المعرفة: كما سبق توضيحه بالإطار النظري.

متطلبات عصر التحول الرقمي: كما سبق الإشارة إليه في الإطار النظري.

الكتب والمراجع الاقتصادية: في مجال اقتصاد المعرفة، النقود والبنوك الإلكترونية.

الدراسات والبحوث: حيث تم الرجوع للعديد من الدراسات في مجال اقتصاد المعرفة بصفة عامة، واقتصاد المعرفة في مجال التعليم، باعتبار التعليم أحد الركائز الهامة لاقتصاد المعرفة، كذلك رؤية مصر (2030) وبذلك تم التوصل لقائمة المفاهيم في صورتها الأولية، وتم عرضها على مجموعة من المحكمين من أساتذة الاقتصاد، خبراء المناهج وأساتذة الجامعات وذلك لإبداء آرائهم حول:-

1. مدى دقة الصياغة اللغوية للمفاهيم الرئيسية.
2. مدى أهمية المفاهيم الرئيسية، ومدى أهمية المفاهيم والموضوعات الفرعية المتضمنة بالمفهوم الرئيسي
3. مدى ملاءمة تلك المفاهيم لطلاب المرحلة الجامعية.

وقد اتفق معظم المحكمين على: على أهمية جميع المفاهيم ووظيفيتها بالنسبة لطلاب المرحلة الجامعية، وبذلك تم التوصل للقائمة في صورتها النهائية (ملحق 1) والتي اشتملت على (23) مفهوم رئيس يندرج تحتها (72) مفهوم وقضايا وموضوعات فرعية.

وبالتوصل لقائمة المفاهيم الخاصة بالاقتصاد المعرفي في ضوء متطلبات عصر التحول الرقمي يكون قد تمت الإجابة عن السؤال الأول من أسئلة البحث، بعد ذلك تم حساب مستوى الدلالة (K^2) والنسبة المئوية لأهمية مفاهيم اقتصاد المعرفة والمقترح تضمينها بالمقرر المقترح، أي حساب مستوى دلالة

تكرارات الاستجابة لكل مفهوم رئيسي بقائمة المفاهيم وهي هام جداً- هام- غير هام حيث تم إعطاء وزن نسبي (3) للاستجابة هام جداً، وزن نسبي (2) للاستجابة هام، وزن نسبي (1) للاستجابة غير هام. وتم عرض القائمة بصورتها النهائية على مجموعة المحكمين على قائمة مفاهيم اقتصاد المعرفة وعددهم ثلاثون مفردة، وتم استجابة أربع وعشرون مفردة على مدى أهمية المفاهيم الرئيسة المتضمنة بالقائمة (ملحق 2) كما يتضح من الجدول التالي:-

جدول، رقم (1) مدى أهمية المفاهيم الرئيسة المتضمنة بالقائمة.

النسبة المئوية للأهمية	الوزن النسبي للأهمية	متوسط التقدير الرقمي	التقدير الرقمي للأهمية	المفاهيم
100%	1	3	72	1.المعرفة.
98.611%	0.98611	2.95833	71	2.أنماط المعرفة.
100%	1	3	72	3.مجتمع المعرفة.
100%	1	3	72	4.التطورات المعاصرة لمجتمع المعرفة.
100%	1	3	72	5.اقتصاد المعرفة.
98.611%	0.98611	2.95833	71	6.اقتصاد مجتمع المعرفة.
98.611%	0.98611	2.95833	71	7.الثروة المعرفية.
95.833%	0.958333	2.875	69	8.رأس المال المعرفي.
95.833%	0.958333	2.875	69	9.أبعاد الاقتصاد المعرفي.
98.611%	0.98611	2.95833	71	10.العولمة المالية.
97.22%	0.97222	2.91666	70	11.دورة حياة المعرفة.
97.22%	0.97222	2.91666	70	12.القيمة المضافة للمعرفة.

13. كثافة المعرفة.	69	2.875	0.958333	95.833%
14. فجوة المعرفة.	72	3	1	100%
15. مؤشرات فجوة المعرفة.	72	3	1	100%
16. المحددات السياقية التمكينية لاقتصاد المعرفة.	69	2.875	0.958333	95.833%
17. الأصول المعرفية.	69	2.875	0.958333	95.833%
18. مؤشرات قياس المعرفة.	72	3	1	100%
19. محاور مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة.	71	2.95833	0.98611	98.611%
20. مؤشرات اقتصاد المعرفة (1-20 مؤشرات العلم والتقنية).	72	3	1	100%
(2-20 المؤشرات المأخوذة من بحوث تنظيم نشاطات الابتكار).				
(3-20 مؤشرات القوى البشرية).				
(4-20 مؤشرات استخدام تقنية المعلومات والاتصالات).				
21. مؤشرات قياس مجتمع المعرفة.	72	3	1	100%
22. النقود الإلكترونية.	72	3	1	100%
23. البنوك الإلكترونية.	72	3	1	100%

ثانياً: وضع أسس بناء المقرر الإلكتروني المقترح في ضوء قائمة المفاهيم التي تم التوصل إليها، وفي ضوء أسس تصميم المقررات الإلكترونية كما سبق توضيحه: وبالتوصل لأسس تصميم المقرر الإلكتروني المقترح يكون قد تمت الإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة البحث.

ثالثاً: وضع التصور المقترح للمقرر الإلكتروني في اقتصاد المعرفة في ضوء متطلبات عصر التحول الرقمي من خلال المحاور التالية:-

وضع الإطار العام للمقرر الإلكتروني المقترح من خلال: تحديد الهدف العام للمقرر، تحديد محتوى المقرر وتنظيمه، تحديد طرق وإستراتيجيات التدريس، تحديد الوسائط التكنولوجية والأنشطة التعليمية، تحديد أساليب التقويم) ملحق(3) كذلك الاعتماد على أسس التصميم الإلكتروني للمقررات وقد اشتمل المقرر الإلكتروني المقترح على ستة وحدات، وهي:-

1. مدخل إلى المعرفة.
2. اقتصاد المعرفة.
3. مؤشرات اقتصاد المعرفة (1).
4. مؤشرات اقتصاد المعرفة (2).
5. العولمة واقتصاد المعرفة.
6. النقود والبنوك واقتصاد المعرفة.

وبالتوصل للإطار العام للمقرر الإلكتروني المقترح في ضوء متطلبات عصر التحول الرقمي يكون قد تمت الإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة البحث.

توصيات البحث: مما سبق يمكن استخلاص التوصيات التالية:-

1. التطوير المستمر للبرامج الجامعية.
 2. الاهتمام بتدريس مفاهيم اقتصاد المعرفة.
 3. دعم الإبداع والابتكار.
 4. تدريس مفاهيم اقتصاد المعرفة لجميع المراحل التعليمية.
 5. دعم وتشجيع التحول لمجتمعات المعرفة.
 6. الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير.
 7. دعم مبادرات المصانع والقطاع الخاص لتطوير التعليم.
 8. المساهمة في تحقيق مؤشرات رؤية مصر 2030 للتحول نحو مجتمعات المعرفة.
 9. دعم وتشجيع التحول الرقمي في كافة منظومات المجتمع.
 10. دعم التحول إلى الحكومة الإلكترونية.
 11. تحديث التعليم وفقاً لمستجدات عصر التحول الرقمي.
- 2020 - 1441
المراجع.

1. أحمد على الحاج (2012): اقتصاد المعلومات، (اليمن، صنعاء: دار المتفوق للطباعة والنشر، ط1).
2. أحمد على الحاج (2014): اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1).
3. أحمد على الحاج، عبد الجبار الطيب (2010): دراسات في الاتجاهات التربوية المعاصرة، (اليمن، صنعاء، المتفوق للطباعة والنشر).
4. أحمد محمد احمد بدوي (2011): دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير البنوك الإلكترونية، مجلة مصر المعاصرة، يناير، مجلد 103، عدد 502.

5. أشرف عبد الرحمن محمد (2006): دور إدارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال المصرية في ظل اقتصاد المعرفة، رسالة دكتوراة، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
6. الألسكو (2009): تطوير التعليم في الوطن العربي.
7. أمير الفونس عريان، حسام الدين السيد (2006): اقتصاد المعرفة وعلاقته بالاقتصاد الجديد، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
8. تقرير المعرفة العربي للعام (2010/2011): إعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة، الموقع:
<http://www.mbrfoundation.ae/Arabic>.
9. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (2009): خطة تطوير التعليم بالوطن العربي، تونس، مطبعة المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة.
10. حبيب محمود وآخرون (2009): نماذج مؤسساتية نحو تحقيق التنافسية في مجال اقتصاد المعرفة ، مركز الدراسات، عمان.
11. حسين عبد المطلب الأسرج (2011): اقتصاد المعرفة والتنمية في الدول العربية، www.swmsa.net , Yahoofile://knowlz.htm
12. خالد مصطفى قاسم (2009): دور إستراتيجية الاقتصاد المعرفي وتقنيات النانو في تحقيق التنمية المستدامة للصناعات المعرفية العربية، الأكاديمية العربية للعلوم والتقنية والنقل البحري، الإسكندرية <http://drkhaled.kassem.blogspot.com>
13. خليل حسين الزركاني (2007): الاقتصاد المعرفي والتعلم الإلكتروني ركيذتان في كفاءة العنصر البشري، (العراق: جامعة بغداد) Retrieved from The World Wide Web.
14. سدي على، حسن يحيى (2008): محاولة قياس مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر، (الجزائر: جامعة ابن خلدون).

15. السعدى رجال، مسعد سمير (2013): اقتصاد المعرفة والتغير فى بيئة الأعمال، مجلة الحكمة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد21.
16. عبد الملك إسماعيل حجر (2009): نظم المعلومات المحاسبية، (اليمين، صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع، ط1).
17. ماهر حسن المحروق (2009): دور اقتصاد المعرفة فى تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل القومية، تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية، منظمة العمل العربية، دمشق، الجمهورية العربية السورية، <http://infotechaccountants.com>
18. محمد حماد هندي (2013): دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال تجاه تشكيل مجتمع معرفة عربي، الملتقى الدولي الرابع حول مجتمع المعرفة بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل، جامعة جيجل- الجزائر، 12-13 نوفمبر 2013.
19. محمد سيد أبو السعود (2009): تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، المؤتمر الدولي الأول للتعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد، صناعة التعلم للمستقبل، مارس، 2009، الرياض.
20. مراد علة (2011): جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة، دراسة نظرية تحليلية، المؤتمر العلمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الدوحة، قطر 18-20 ديسمبر 2010.
21. مصطفى يوسف كفاي (2017): اقتصاد المعرفة وانعكاساته في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك، (الجزائر: ألفا للوثائق، ط1).
22. معتز خورشيد (2011): العولمة وتدويل النشاط البحثي، صحيفة الوسط البحرينية، العدد3111، الإثنيين 14 مارس 2011 .
23. مكتب التربية العربي لدول الخليج (2004): مشروع تطوير التعليم في الدول الأعضاء، الإطار النظري، الرياض.

24. نبيل علي (2009): العقل العربي ومجتمع المعرفة: مظاهر الأزمة واقتراحات بالحلول. الجزء الثاني، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
25. نجم عبود نجم (2008): إدارة المعرفة. المفاهيم والإستراتيجيات والعمليات، (الأردن: الوراق للنشر).
26. Arvanitis, Spyridon (2010). E-Learning Programs as Loyalty Investments for Financial Corporations, British Journal of Educational Technology, V4 n5, Sep 2010.
27. Cristina Fernandes, João Ferreira, Mário Raposo, Ricardo Hernández, Juan Carlos Diaz-Casero, (2017) "Knowledge and entrepreneurship creation: what is the connection?", World Journal of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development, Vol. 13 Issue: 1, <https://doi.org/10.1108/WJEMSD-11-2016-0052>.
28. Data Quality Campaign (2012). Preparing Every Citizen for the Knowledge Economy: A Primer on Using Early Childhood, K-12, Post-Secondary & Workforce Data, Jan 2015.
29. Gul, Show keen & Bilal, Ahmad. E-Learning Revolution in Education (2015). An Exploratory Study, Online Submission, Paper Presented at the E-Learning: A Boom on course Conference (Punjab, India, Feb 2015).
30. Gullett, Janet & Dinkins, Shivochie (2010). 2010 Mississippi Curriculum Framework, Postsecondary Banking and Finance Technology, (Program C.I.P Banking and Financial Support Services), Research and Curriculum Unit, Mississippi Department of Education, Office of Vocational Education and Workforce Development, 2010.
31. Hana,s A.Cadre (2008). The Evolutions of The Knowledge Economy, The Journal of Regional Analysis Policy, 2008. www.Jrap-journal.org/Past Volumes.
32. [Jay Mitra](#), [Y.A. Abubakar](#), [M. Sagagi](#), (2011) "Knowledge creation and human capital for development: the role of graduate entrepreneurship", Education + Training, Vol. 53 Issue: 5, <https://doi.org/10.1108/00400911111147758>

33. Kivinen, Osmo & Nurmi, Jouni (2014). Labour Market Relevance of European University Education Form Enrolment to Professional Employment in 12 Countries, European Journal of Education, V49 n4, Dec 2014.
34. Metcalfe, J. Stanely (2010). University and Business Relations: Connecting the Knowledge Economy, Minerva: A Review of Science, Learning & Policy, V48 n1, Mar 2010.
35. Nalwaz Mbanaga (2007). Placing Knowledge Management Within SADST Plan 2008-2018, Innovations Towards A Knowledge Based Economy, Prepared for ICICKM Conference, Stellenbosch University, Cape Town, South Africa.
36. Obielumani, Obielumani Ifakachukwu (2015). A Panoramic View of Some Challenges Inhibiting Access to Higher Education in Developing Countries, Journal of Education & Practice, V6 n31, 2015.
37. Sam, Chanphirun & Van Der Sijde (2014), Peter. Understanding the Concept of The Entrepreneurial University from The Perspective of Higher Education Model, Higher Education: The International Journal of Higher Education and Educational Planning, V68 n6, Dec 2014.
38. -Santiago, Deborah & Soliz, Megan (2012). Finding Your Workforce: The Top 25 Institutions Graduation Latinos First in A Series Linking College Completion With U.S Workforce Need, Excellencies in Education, 2012.
39. Yagoub Ali Gangi, (2017) "The role of entrepreneurship education and training on creation of the knowledge economy: Qatar leap to the future", World Journal of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development, Vol. 13 Issue: 4, <https://doi.org/10.1108/WJEMSD-06-2017-0032>
40. Youssef, Leila (2014). Globalization and Higher Education: From Within – Border to Cross Border, Open Learning, V29 n2, 2014.



International Journal of Humanities and Social Sciences Research and Studies



The online ISSN is :2735-5136

The print ISSN is :2735-5128

رقم الإيداع في الدار الوطنية العراقية
2449 لسنة 2020